

## خلال ورشة عمل عقدها مركز «شمس» الحقوقي

# المستشار العوري: الرئيس يحترم القانون ويصر على تطبيقه أبو دياك: هدفنا الأول تطوير وتحديث التشريعات

رام الله - وفا - قال مستشار الرئيس للشؤون القانونية حسن العوري إن لدى الرئاسة الإرادة السياسية لاحترام وتطبيق القانون، مضيفاً أن الرئيس محمود عباس يحترم القانون ويصر على تطبيقه. وأكد المستشار العوري، في ورشة العمل التي نظّمها مركز حقوق الإنسان والديمقراطية (شمس) وبالتعاون مع ديوان الفتوى والتشريع بمدينة رام الله امس، حرص لرئيس على وجود ديوان قوي وقادر ينطلق من إرادة سياسية تحترم القانون، مذكراً بأن الرئيس ينطلق من اعتبار أن القانون هو أساس بناء دولة المؤسسات والقانون والعدالة والديمقراطية.

وشدد على أهمية ديوان الفتوى والتشريع الذي كان من أوائل المؤسسات الفلسطينية التي أنشأت ولعبت دوراً هاماً في تقديم المشورة القانونية للقيادة الفلسطينية ولكافة المؤسسات في هذه المرحلة المهمة من تاريخ شعبنا.

ورأى العوري أن تقدم أي مجتمع يقاس بتقدم تشريعاته وتطورها، ومدى تحقيق الأمن وصون حقوق وحريات الإنسان، بما يؤمن القدر الأكبر من استقرار المعاملات وحماية المجتمع والدولة وحقوق المواطن. وقال إن التشريع ينبع من حاجة اجتماعية، ولأجل ذلك وحتى يدخل أي تشريع حيز النفاذ والتطبيق لا بد أن يتم نشره والإعلان عنه ليتمكن الجميع من الإطلاع عليه والعمل وفق أحكامه، وإعطائه الصبغة الإلزامية، ولهذا الغاية أوجد المشرع الجريدة الرسمية التي يصدرها ديوان الفتوى والتشريع حيث أن المرء لا يعذر بجهله بالقانون.

وتابع إن الاهتمام بديوان الفتوى والتشريع ينطلق من أهمية الأهداف التي وجد لأجلها، وتم خص موظفيه بدرجات قانونية توازي درجات رجال القضاء والنيابة، للتأكيد على أهمية هذه المؤسسة وفقاً لطبيعة اختصاصاتها ومهامها.

وتوقف المستشار العوري أمام المعوقات التي عانى منها الديوان لا سيما ما يتعلق بتبعيته وغير ذلك، قائلاً: 'ننتقل إلى تنظيم عمله وتطويره، بإيجاد إطار قانوني واضح يكفل له القيام بالواجبات الموكلة إليه على أكمل وجه، وصولاً إلى بناء دولة المؤسسات دولة العدل والقانون.'

ويشأن موضوع القرارات بقوانين وفق المادة ٤٣ قال العوري: 'إن الرئاسة لا ترغب أن تتحول إلى مؤسسة تشريعية ولهذا نحن ننبطئ في موضوع التشريع في هذا الموضوع الذي نتعامل معه باعتباره استثناء لآصلاً، حيث أن المجلس التشريعي هو صاحب الاختصاص وممثل الشعب وهو قادر على إلغاء هذه القوانين في أول جلسة يعقدها، ولكن الأمر ليس بهذه البساطة كون هذه القرارات بقانون تنشأ عنها مراكز قانونية.'

### أبو دياك

من ناحيته، ذكر نائب رئيس ديوان الفتوى والتشريع المستشار علي أبو دياك أن الديوان كان من أوائل المؤسسات العدلية التي تم تأسيسها منذ تولي السلطة الوطنية، وتم تأسيسه بموجب المرسوم الرئاسي رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٩٥، وتم تنظيم مهامه واختصاصاته بقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٥ بشأن إجراءات إعداد التشريعات، والذي لا يزال نافذاً حتى الآن دون تعديل على الرغم من أنه صدر قبل تولي المجلس التشريعي الأول. وقد أنط هذا القانون بالديوان دوراً هاماً ومركزياً في صياغة

ودراسة وإعداد وتعديل التشريعات قبل أن يتم إقرارها وإصدارها من قبل الجهات المختصة.

واعتبر أبو دياك أن الديوان أحد أهم المرافق العدلية ذات الاستقلال الفني وهو جزء من قطاع العدالة وأحد أركانه ضمن الخطة الاستراتيجية لقطاع العدل وسيادة القانون للأعوام ٢٠١١ - ٢٠١٣، والتي أعدها فريق متخصص من ممثلين عن القطاع الرسمي للعدل والقضاء والقطاع الأهلي ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية.

واستعرض مهام واختصاصات الديوان، والتي قال إن على رأسها الصياغة القانونية لمشروعات الأدوات التشريعية التي تحال له من الوزارات والجهات المختصة، ودراسة مشروعات التشريعات المقترحة وإدخال التعديلات عليها بما يحقق الغاية المستهدفة منها، ووضع مشروعات التشريعات بالصيغة المناسبة بعد البت بها من قبل مجلس الوزراء، ومراجعة القوانين من النواحي الشكلية والدستورية والقانونية للمرة الأخيرة قبل إصدارها من الرئيس، إضافة إلى تولي الفتوى القانونية والإشراف الفني على الأعمال القانونية للقانونيين في الوزارات، والنشر في الجريدة الرسمية.

وفي عرض للأهداف الاستراتيجية للديوان، قال المستشار أبو دياك إن الهدف الاستراتيجي الأول للديوان هو تطوير وتحديث التشريعات، وذلك من خلال توفير قاعدة بيانات تشريعية متطورة تقوم على خطوات ثلاث، وهي جمع وحصر وتبويب التشريعات النافذة في مجالات التشريع المختلفة، ومراجعة التشريعات من خلال فرق قانونية متخصصة بالتشاور والتعاون مع المجتمع المدني والقطاع الأهلي وكافة قطاعات المجتمع المعنية بالتشريع، ثم اتخاذ التوصيات بشأن هذه التشريعات وذلك باقتراح التعديل أو الإلغاء أو التجديد.

وأضاف أن عملية الصياغة ذاتها تحتاج إلى مهارات متخصصة وإلى دليل للصياغة التشريعية ومن المهم أن يصدر هذا الدليل بشكل رسمي حتى يكون له قوة الإلزامية وليس استرشادياً فقط، حيث أثبتت التجربة أن الأدلة الاسترشادية غير الملزمة قليلة التأثير في عملية الصياغة التشريعية.

### مداخلة البرغوثي

بدوره، قدم الرئيس التنفيذي لمركز مساواة المحامي إبراهيم البرغوثي في تعقيبه على المتدخلين، جملة من الأسئلة والملاحظات، منتقداً طريقة إعداد التشريعات وغياب الإرادة السياسية في أعمال مبدأ سيادة القانون، ورأى البرغوثي أن وزارة العدل تقوم بالتعدي على مهام واختصاصات ديوان الفتوى والتشريع وطالها بالتوقف عن اعتدائها على اختصاصات الديوان.

واعتبر أن الخطة القطاعية لقطاع العدل لا تعبر عن رؤية المدارس الفكرية والفئات ذات المصلحة والرغبة التي ينبغي أن تشارك للتوافق على الخطة التي تخرج عن لون سياسي وفكري واحد دون مشاركة الفئات السياسية والاجتماعية في ظل استمرار إلحاح السؤال عن وجود

تخطيط يستند إلى دراسات للجدوى والاحتياجات.

وأضاف أن 'طريقة صياغة التشريعات بأخذها عن قوانين دول أخرى بطريقة غير صحيحة حملت في ثناياها إمكانية عدم القدرة على تنفيذ هذه القوانين وتضاربها وتناقضها كونها خليط غير منسجم من أكثر من قانون.'

### أبو الرب

وقال عضو المجلس التشريعي عن كتلة فتح البرلمانية النائب جمال أبو الرب إننا نريد ديوان الفتوى والتشريع هيئة مستقلة وليس تابعاً لوزارة العدل، ولا بد من منح الامتيازات والاحتياجات اللازمة للديوان للقيام بدوره بالزخم المطلوب وتحقيق أهدافه للخروج من الوضع القائم والذي يهدد بتحويل هذا الجسم المهم إلى مجرد اسم دون صلاحيات أو اختصاصات فعلية، وأضاف أنه يجب العمل على بناء مؤسسات الدولة على أسس مهنية قانونية.

ورفض أبو الرب بالمطلق الادعاءات بسيطرة حركة 'فتح' على المؤسسات والاستحواد في رسم الخطط الاستراتيجية، مقدراً أن الحكومة المحسوبة في نظر الشارع على 'فتح' تمثل في تشكيلتها بالغالب خليط من القوى والمجتمع المدني.

### أبو بكر

من جانبه، أكد رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية جمال أبو بكر أهمية الاستقلال المالي والإداري والفني لديوان الفتوى والتشريع لتمكينه من القيام بدوره وفقاً للقانون، مشدداً على وجود إرادة سياسية لبناء المؤسسات وتحقيق مبدأ سيادة القانون.

### بحيص

وأكد رئيس الأرشيف الوطني د. محمد بحيص أهمية توفير المناخ القانوني لاستقلال ديوان الفتوى والتشريع، وطالب بضرورة أن يضطلع ديوان الفتوى والتشريع بدوره في توحيد التشريعات الوطنية وتحقيق الانسجام بين التشريعات بما يتيح للمؤسسات الوطنية العمل بسلاسة وفي بيئة صحية وقانونية، واللواءمة مع القوانين الدولية.

### سالم

وحذرت مدير عام الشؤون القانونية بوزارة العمل بتينة سالم، في مداخلتها، من مغبة وعواقب البقاء أسرى الوضع القائم ومكبلين بالحالة التشريعية القائمة، مقدرة أن ضمان الحريات العامة الأساسية وتلبية الاحتياجات تفرض على أصحاب المسؤولية التدخل لتوفير الآلية القانونية اللازمة وهي غاية ملحة ينبغي تحقيقها بغض النظر عن انقسام السلطات.

وأكدت أهمية أن يكون الديوان هيئة مستقلة، ورفده بالإمكانات اللازمة للقيام بالأعباء المناطة به وعلى رأسها إعداد وصياغة التشريعات. وحضر الورشة نواب المجلس التشريعي، ورؤساء عدد من المؤسسات الوطنية، ومدراء الدوائر القانونية في عدد من الوزارات والمؤسسات الرسمية والأهلية، وحشد من ذوي الاختصاص والمهتمين في قضايا القانون والحقوق والحريات العامة، فيما تولى إدارتها عضو الهيئة الفلسطينية لحقوق الإنسان المحامي غاندي ربيعي.

## دروس خصوصية